

Distr.: General
16 November 2018
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة التاسعة والثلاثون

٢٨-١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨

البند ٤ من جدول الأعمال

حالات حقوق الإنسان التي تتطلب اهتمام المجلس بها

مذكرة شفوية مؤرخة ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ موجهة من البعثة الدائمة للجمهورية العربية السورية لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف إلى أمانة مجلس حقوق الإنسان

تهدي البعثة الدائمة للجمهورية العربية السورية لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف تحياتها إلى أمانة مجلس حقوق الإنسان وتتشرف بأن ترفق طيه رسالة مؤرخة في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ موجهة من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية إلى رئيس المجلس (انظر المرفق). وترجو البعثة الدائمة ترجمة هذه المذكرة الشفوية ومرفقها إلى لغات الأمم المتحدة الرسمية وتعميمها بوصفها وثيقة من وثائق الدورة التاسعة والثلاثين للمجلس في إطار البند ٤ من جدول الأعمال.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.18-19591(A)



* 1 8 1 9 5 9 1 *

مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ الموجهة من البعثة الدائمة للجمهورية العربية السورية لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف إلى أمانة مجلس حقوق الإنسان

[الأصل: بالعربية]

أكتب إليكم بتعليمات من حكومتي بخصوص تقرير لجنة التحقيق المعنية بالجمهورية العربية السورية، المقدم تحت البند الرابع من جدول أعمال الدورة التاسعة والثلاثون لمجلس حقوق الإنسان، الصادر بالوثيقة رقم (A/HRC/39/65) الذي يصدر معدوه على الاسترشاد في عملهم بنهج أحادي منحاز وسم على مدار السنوات الماضية طبيعة جميع تقارير اللجنة المقدمة منذ إنشائها، وعلى تبني مقاربة مسبقة للأوضاع في الجمهورية العربية السورية، وهو أمر مرفوض جملة وتفصيلاً.

وإذ تجدد الحكومة السورية التأكيد على موقفها الرفض للاعتراف بهذه اللجنة، التي أنشئت ويتم تمديد ولايتها بقرارات مسبقة وغير توافقية اعتمدها المجلس بالتصويت ودون موافقة الدولة المعنية، وموقفها الرفض أيضاً للاعتراف بالتقارير الصادرة عنها، فإننا نود، توضيحاً للحقائق، تنفيذ عدد من الاتهامات التي وردت في تقرير اللجنة الصادر بالوثيقة رقم (A/HRC/39/65)، والرد على الفبركات والمغالطات التي تم الترويج لها خلال مناقشة التقرير.

أولاً- يسجل التقرير المذكور سابقة جديدة في اعتماد المعايير المزدوجة بشكل فاضح في تحقيقات اللجنة. فالتقرير يخلط بين التقييم السياسي والعمل المهني، وهو حافل بالأرقام والمعلومات المغلوطة والأحكام غير المنطقية والاتهامات المتناقضة في عرضه لنتائج تحقيقات اللجنة التي تتم بعيداً عن مواقع الأحداث. وفي هذا الإطار تشجب الجمهورية العربية السورية التعامل السلبي المسيس للتقرير مع جرائم الحرب وانتهاكات القانون الدولي التي ارتكبتها قوات النظام التركي ومرتزقته في الشمال السوري، وجرائم قوات التحالف غير الشرعي الذي تقوده الولايات المتحدة وحلفاؤها ومرتزقتها في الشمال الشرقي من سوريا، وتجاهله لجرمة العدوان الثلاثي على الجمهورية العربية السورية التي تشكل خرقاً واضحاً للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. إن جرائم القوات التركية الغازية ومرتزقتها، التي يشير إليها التقرير في منطقة عفرين السورية، بما فيها الاستهداف العشوائي والمتعمد للمدنيين وممتلكاتهم وتدمير المواقع الأثرية المصنفة من اليونسكو كمواقع محمية، واستهداف المشافي والطواقم الطبية والقوافل الإغاثية والتسبب بتهجير مئات الآلاف من السكان المدنيين من بيوتهم، هي انتهاكات للقانون الدولي الإنساني ترقى لجرائم الحرب، لكن التقرير يكتفي بمنطق السرد السياسي ويتهرب من التوصيف القانوني لها ومن تحميل مرتكبيها المسؤولية عنها. والأدهى، أن التقرير يمارس التلاعب ويسوّق للمبررات التركية التي تنتهك القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، بل ويتبنى تلك التبريرات ويرفقها بتقريره. وهذا الأسلوب المرفوض هو نهج مماثل لسياسة التلاعب التي تتصف بها تقارير اللجنة التي تتجاهل جرائم الحرب المستمرة التي يرتكبها التحالف الدولي غير الشرعي الذي تقوده الولايات المتحدة على الأراضي السورية، والذي دمر مدينة الرقة فوق رؤوس ساكنيها وسط صمت لجنة التحقيق، وقتل وشرذ عشرات الآلاف بذريعة مكافحة إرهابيي داعش الذين سهلت الولايات المتحدة في النهاية خروجهم من المدينة ونقلهم لاستخدامهم في قتال القوات

المسلحة السورية في مناطق أخرى، وحال حتى الآن دون عودة السكان إلى مدينتهم بسبب الألغام والذخائر غير المنفجرة في المدينة التي تسببت بمقتل مئات المدنيين.

ثانياً- ترفض الجمهورية العربية السورية إطلاق تقارير اللجنة للاتهامات الجزافية للقوات الحكومية والقوات الموالية لها بشأن الاستهداف المتعمد للمدنيين، وتطالب معدي التقرير بتقديم الوثائق التي تثبت ادعاءاتهم، وبالتوقف عن الاستناد إلى روايات أطراف غير محايدة وغير نزيهة من قبل ما يسمى "شهود العيان" و"الجهات المدنية"، والامتناع عن تبني تقارير حكومات معادية للحكومة السورية. وتشجب سوريا محاولات التقرير تبرير القصف العشوائي المتعمد للأحياء السكنية بمدينة دمشق الذي مارسه الجماعات الإرهابية ووضعه في خانة رد الفعل، رغم كونه عملاً إرهابياً وجريمة واضحة لا لبس فيها.

ثالثاً- تعرب سوريا عن استغرابها من إصرار معدي تقارير اللجنة على اتهام الحكومة السورية بعدم اتخاذ الاحتياطات اللازمة لحماية المدنيين، في الوقت الذي اتسم فيه نهج الحكومة بالعمل على إقرار ترتيبات للتهدة ووقف الأعمال العدائية وتفضيل خيار المصالحات الوطنية وإعطاء المسلحين الفرصة لتسليم أسلحتهم وتسوية أوضاعهم حفاظاً على حياة المدنيين في مناطق وجودهم. وقد أكدت حكومة الجمهورية العربية السورية تكراراً التزامها بقواعد القانون الدولي الإنساني في جميع العمليات التي تقوم بها القوات المسلحة السورية، واتخذت كافة الإجراءات الممكنة لحماية المدنيين خلال عمليات تحرير مناطقهم من تسلط المجموعات الإرهابية المسلحة في الغوطة الشرقية والجنوب السوري وغيرها. ولم توفر الحكومة السورية أية فرصة للانخراط في جهود التهدة وحقن الدم السوري، ففي درعا مثلاً عمدت الدولة السورية إلى التوصل إلى اتفاق لتسوية أوضاع جميع المسلحين بموجب عفو يصدر عنهم مقابل تسليم أسلحتهم. وفيما يتعلق بمحافضة إدلب فإن الدولة السورية عازمة على المضي في مكافحة الإرهاب حتى تحرير كامل أراضيها من التنظيمات الإرهابية، سواء بالعمليات العسكرية أو بالمصالحات المحلية، وهي ملتزمة بالاستجابة لنداءات الشعب السوري في إدلب الذي يطالب دولته بالتدخل لحمايته من جرائم الإرهابيين. وخلافاً لحملات التشويه التي تروج لها بعض الدول الداعمة للإرهاب وبعض موظفي الأمم المتحدة، فإن حماية المدنيين هي في صلب اهتمام الحكومة السورية التي تحرص على تغليب نهج المصالحات، وعملت على اتخاذ الاستعدادات اللازمة كافة لتأمين المدنيين وتوفير احتياجاتهم الأساسية التي تم التوافق مع الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة حول سبل توفيرها. ورحبت في هذا السياق بالاتفاق حول مدينة إدلب الذي أعلن عنه في مدينة سوتشي الروسية بتاريخ ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، والذي كان حصيلة مشاورات مكثفة وتنسيق كامل بين الجمهورية العربية السورية والاتحاد الروسي، وهو اتفاق مؤطر زمنياً بتواقيت محددة، وجزء من الاتفاقيات السابقة حول مناطق خفض التصعيد التي نتجت عن مسار أستانا، وانطلقت في أساسها من الالتزام بسيادة ووحدة وسلامة أراضي الجمهورية العربية السورية وتحرير كامل الأراضي السورية من الإرهاب والارهابيين أو من أي وجود عسكري أجنبي غير شرعي.

رابعاً- أكدت الجمهورية العربية السورية تكراراً عدم امتلاكها للسلاح الكيميائي وإدانتها استخدام الأسلحة الكيميائية في أي مكان أو زمان أو تحت أية ذريعة باعتباره عملاً غير أخلاقي. وتنفي سوريا بشكل قاطع مزاعم معدي التقرير حول مسؤولية الحكومة السورية عن

استخدام الأسلحة الكيميائية، وتشجب استمرار اللجنة بترويج اتهاماتها المجافية للحقيقة، مع علمها بعدم امتلاك سوريا أي أسلحة كيميائية منذ قيامها بالتخلص منها تحت إشراف منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بعد انضمامها لاتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية. وترفض سوريا إصرار اللجنة على الخروج عن اختصاصها وإقحام نفسها في ولاية هيئات دولية صاحبة الاختصاص في هذا المجال. وترى أن استمرار اللجنة في الترويج لهذه الاتهامات الخطيرة، استناداً إلى تحقيقات تخرج عن اختصاصها وتتجاهل متطلبات اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية وقواعد التحقيق المستقل والنزيه، يضع اللجنة في خانة التواطؤ وتوفير الذرائع للعدوان العسكري على سوريا وخدمة الأهداف السياسية لمرتكبيه.

خامساً- تستغرب سوريا تبني تقرير اللجنة للمزاعم غير الصحيحة بشأن القانون رقم ١٠ وتجاهلها الكامل للتوضيحات والإجابات التي قدمتها الحكومة السورية في وثائق رسمية إلى الأمم المتحدة. وتشير بهذا الصدد أن القانون رقم ١٠ قيد المراجعة من قبل الجهات الوطنية المختصة، وسيتم إصدار قانون جديد يأخذ بالاعتبار الملاحظات التي عبر عنها بعض المواطنين السوريين ويلبي مشاغلهم قريباً. ونجدد التأكيد أن الملكية الخاصة مصانة بموجب الدستور السوري الذي لا يمنح أي جهة السلطة لنزعها.

سادساً- بخصوص مسألة النازحين واللاجئين، إن حكومة الجمهورية العربية السورية حريصة على عودة كافة أبنائها الذين اضطرتهم الأوضاع التي خلقها الإرهاب والإجراءات القسرية الأحادية للنزوح بعيداً عن بيوتهم ومناطق سكنهم ووطنهم، وتعتمد في هذا الإطار إلى توفير التسهيلات لعودتهم بكرامة لبلدهم. ومن هذا المنطلق فإنها ترحب بتلقي المساعدة ودعم جهودها بعودة النازحين في الداخل والخارج. وقد اتخذت ما يلزم لتقديم تسهيلات وإجراءات لتسوية أوضاع المهجرين وتأمين عودتهم في ظل عودة الأمان وعودة الخدمات الأساسية في مختلف المناطق التي تم تحريرها من الإرهاب. ومن المثير للاستغراب أن يتجاهل معدو التقرير بيان الحكومة السورية الصادر في العاشر من شهر تموز/يوليه الماضي الذي شجع النازحين قسراً عن أراضيهم وبلدهم على العودة. ونستغرب كذلك تجاهل اللجنة لقرار مجلس الوزراء السوري بإحداث لجنة تنسيق وزارية لتنسيق إعادة اللاجئين والنازحين إلى مدتهم وقراهم التي هُجروا منها بفعل الإرهاب، وهي إجراءات قادت إلى عودة مئات الآلاف من النازحين قسراً داخل وخارج بلدهم إلى مناطقهم الأصلية، بما في ذلك عودة عشرات الآلاف من أبناء مدينة داريا الذين سبق للجنة أن تبنت أكاذيب الأطراف المعادية للحكومة السورية حول التغيير الديمغرافي المزعوم والتهجير القسري لسكانها.

سابعاً- ترفض الجمهورية العربية السورية إصرار معدي التقرير على الخوض في مسائل لا تتعلق بالولاية الممنوحة لهم، بما في ذلك الخوض بالوضع السياسي وبالجوانب المتصلة بالحداثات السياسية، في الوقت الذي تتجنب فيه اللجنة، بالمقابل، الخوض في مسائل تدخل في صميم حالة حقوق الإنسان في سوريا بشكل مباشر، ألا وهي الإجراءات الاقتصاديةية القسرية أحادية الجانب التي يفرضها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وآخرون على الشعب السوري. وترى في ذلك السلوك رضوخاً من اللجنة لإرادة الدول الراعية لقرارات إنشاء ولاية اللجنة وتمديدتها، وهي ذات الدول التي تفرض حكوماتها الحصار الاقتصادي والمالي والمصرفي على سوريا.

ختاماً، تؤكد الجمهورية العربية السورية أن استمرار اللجنة في إنتاج تقاريرها بطريقة تباعد عن مبادئ الحياد والموضوعية، وإصرارها على توجيه اتهاماتها الميسسة بطريقة تشوه الحقائق، يخرج بها عن العمل الحقوقي ويجعلها طرفاً سياسياً يتبنى ما تروجه الأطراف والدول الراعية للإرهاب ولا يساهم في تعزيز مناخات التسوية السياسية وتشجيع الحوار السوري - السوري، بل يساهم في ترسيخ مناخات عدم الاستقرار التي تشجع المجموعات الإرهابية ورعاتها على الاستمرار في جرائمهم وفي إطالة أمد الحرب على سوريا.

وسأكون ممتناً لتوزيع هذه الرسالة كوثيقة رسمية من وثائق البند الرابع من جدول أعمال الدورة التاسعة والثلاثين لمجلس حقوق الإنسان.

حسام الدين آلا
السفير والمندوب الدائم